E

الأمم المتحدة

Distr.
LIMITED

E/ESCWA/EDID/2017/IG.2/5(Part III)
11 August 2017
ORIGINAL: ARABIC

المجلس
الاقتصادي والاجتماعي

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)

اللجنة المعنية بتحرير التجارة الخارجية والعولمة الاقتصادية وتمويل التنمية
الدورة الثانية عشرة (تمويل التنمية)
بيروت، 4-5 كانون الأول/ديسمبر 2017

البند 6 (ب) من جدول الأعمال المؤقت

بطاقة أداء تمويل التنمية في المنطقة العربية

الأعمال التجارية والتمويلية الخاصة المحلية والدولية

موجز

تمثل الأعمال التجارية والتمويلية الخاصة المحلية والدولية ركائز أساسية في الإطار العالمي الجديد لتمويل التنمية، وتُعدُّ جميعها محفزات لزيادة الإنتاجية وتحقيق النمو الشامل وإيجاد الوظائف. وتحتفظ هذه الأنشطة بمقومات تتيح لها الإسهام بفاعلية في إنجاز خطة التنمية المستدامة لعام 2030. ورغم ذلك، تظل المستويات الحالية للأعمال التجارية والتمويلية الخاصة المحلية والدولية متواضعة في حالة المنطقة العربية.

وشهدت المنطقة على مدار العقد الماضي تدفقات سلبية كبيرة في صافي رؤوس الأموال، وذلك نتيجة لتدفق التمويل الخاص إلى خارج المنطقة بدلاً من البقاء فيها تعزيزاً لفرص تحقيق التنمية المستدامة. وفي ظل ندرة الاستثمار الأجنبي المباشر ونأيه عن المخاطرة، والذي جاء بدوره نتيجة الأزمة العالمية في عام 2008 وبسبب النزاعات في بعض البلدان العربية، أدت الجهود الإقليمية الرامية إلى تأمين تدفق مستدام من التمويل الخاص إلى إفساح المجال لظهور حالة من التنافس وميول إلى اتباع سياسات "إفقار الجار". وخلافاً لهذا الوضع، ظلت تحويلات العاملين داخل المنطقة توفر مصدراً مستقراً نسبياً للتمويل يوازن، بدرجات متفاوتة، حجم التدفقات السلبية التي اقترنت بتدفق أشكال أخرى من رؤوس الأموال إلى خارج المنطقة. وفي ظل هذه الأوضاع التي تشهد فيها المنطقة العربية تدفقات رأسمالية سلبية، باتت القضايا المتصلة بتحسين مناخ الاستثمار والشمول المالي وتوظيف استيعاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة تأخذ أبعاداً جديدة ويصبح التعامل معها ضرورة ملحة في حالة المنطقة العربية.

وممثلو الدول الأعضاء مدعوون إلى النظر في الوثيقة الحالية المتعلقة بالأعمال التجارية والتمويلية الخاصة المحلية والدولية، لإبداء الرأي وتقديم المقترحات.

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
مقدمة	2-1	3
الفصل		
أولاً- الاتجاهات العالمية في الأعمال التجارية والتمويلية الخاصة المحلية والدولية	11-3	3
ألف- مناخ الاستثمار	4	3
باء- تدفقات رؤوس الأموال عبر الحدود والاستقرار المالي	8-5	4
جيم- الشمول المالي	10-9	5
دال- التحويلات المالية ومتطلبات استدامة الاستثمار الخاص.....	11	5
ثانياً- الإتجاهات الإقليمية في الأعمال التجارية والتمويلية الخاصة المحلية والدولية	29-12	6
ألف- مناخ الاستثمار في المنطقة العربية.....	13-12	6
باء- تدفقات رؤوس الأموال عبر الحدود في المنطقة العربية	17-14	7
جيم- الشمول المالي في المنطقة العربية	26-18	8
دال- التحويلات المالية ومواءمة استثمارات القطاع الخاص مع متطلبات الاستدامة	29-27	12

مقدمة

1- أفضى المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية إلى اعتماد إطار عالمي جديد لتمويل الخطة الطموحة للتنمية المستدامة لعام 2030. وصُممت خطة عمل أديس أبابا لتعبئة جميع مصادر التمويل (العامة والخاصة والمحلية والدولية والثنائية والمتعددة الأطراف والتقليدية والمبتكرة[1]) ولإيجاد حيّز مالي يتيح للحكومات بلوغ التنمية المستدامة، وبحيث تشكل هذه الخطة إحدى وسائل تنفيذ خطة عام 2030 وأهدافها السبعة عشر.

2- تعد هذه الوثيقة أحد المدخلات لتطوير بطاقة أداء تمويل التنمية في المنطقة العربية، وتقترن قراءة التحليلات الواردة فيها بما تورده بطاقة الأداء. ويفصل القسم الأول من الوثيقة المشهد الدولي للتمويل العام والخاص في عام 2015 (وهي سنة الأساس التي حددتها خطة عمل أديس أبابا لتتبع التزامات تمويل التنمية ورصد التقدم المحرز فيها). ويورد القسم الثاني تقييماً تحليلياً (على الصعيدين النوعي والكمي) لوضع التمويل الخاص في المنطقة العربية، بما في ذلك التدفقات العابرة للحدود، والمحددات الرئيسية التي تؤثر في تعبئة هذا التمويل، مع مراعاة السياقات والحقائق الإقليمية على نحو ما تؤكد عليه خطة عمل أديس أبابا.

أولاً- الاتجاهات العالمية في الأعمال التجارية والتمويلية الخاصة المحلية والدولية

3- تقر خطة عمل أديس أبابا بأن استقرار النظام المالي الدولي واستدامة التدفقات الرأسمالية، ولا سيما الاستثمار الأجنبي المباشر، يمثلان ركيزتين هامتين لجهود التنمية الوطنية. ويركز الإطار العالمي الجديد لتمويل التنمية على العلاقة الطردية بين التمويل الخاص المستقر والطويل الأجل وتحقيق التنمية المستدامة. كما يقر الإطار بالحاجة بضرورة تهيئة مناخ تنافسي جاذب للاستثمار، وإزالة العقبات العابرة للحدود، فضلاً عن تعزيز دور أسواق المال والحد من المخاطر وأوجه عدم اليقين في رسم السياسات الاقتصادية.

ألف- مناخ الاستثمار

4- حددت فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بتمويل التنمية، التابعة للأمم المتحدة، عدة مبادرات قياسية لرصد العلاقة الطردية بين مناخ الاستثمار والقدرات التنافسية، حيث رصدت الفرقة وجود صلة إيجابية بين إزالة المعوقات التشريعية والروتين الإداري وغيرها من التحديات التي تواجه الأعمال التجارية من ناحية، وتحسن مؤشرات الأداء النوعية لقياس القدرة التنافسية (سواء المؤسساتية أو اعلى مستوى رسم السياسات) من ناحية أخرى، حيث لوحظ أن الاقتصادات التي تسجل مرتبة عالية على مؤشرات القدرة التنافسية تحتفظ بهياكل حوكمة مبسطة للأعمال، الأمر الذي يمكنها من إيجاد ظروف محلية مواتية تضمن استدامة تدفقات الاستثمار الخاص محلياً ودولياً.

(1) يشمل الإطار العالمي الجديد لتمويل التنمية مجالات العمل ذات الأولوية التالية: الموارد العامة المحلية؛ والأعمال التجارية والتمويلية الخاصة المحلية والدولية؛ والتعاون الإنمائي الدولي؛ والتجارة الدولية كمحرك للتنمية؛ والديون والقدرة على تحملها؛ ومعالجة المسائل النُظمية؛ والعلم والتكنولوجيا والابتكار وبناء القدرات.

باء- تدفقات رؤوس الأموال عبر الحدود والاستقرار المالي

5- ارتفعت التدفقات العالمية للاستثمار الأجنبي المباشر بنحو 38 نقطة مئوية لتصل إلى 1.77 تريليون دولار أمريكي بحلول نهاية عام 2015. وتعزى هذه الزيادة في المقام الأول إلى الطفرة التي شهدتها عمليات الاندماج والاستحواذ (الاستثمار في حقوق الملكية) حيث بلغت قيمتها نحو 721 مليار دولار. وإذا تم خصم هذه العمليات المرتبطة بإعادة تهيئة وهيكلة الشركات، فإن الزيادة الفعلية في حجم الاستثمار الأجنبي المباشر تقدر بنسبة 15 في المائة فقط. وتضاعفت التدفقات المالية من الاستثمار الأجنبي المباشر الموجهة إلى البلدان المتقدمة في عام 2015 لتصل إلى 984 مليار دولار، بينما وصلت هذه التدفقات في حالة البلدان النامية إلى 752 مليار دولار[(2)].

6- وتباطأت وتيرة تدفقات تمويل التنمية الموجهة إلى البلدان النامية بشكل ملحوظ ولم تترجم إلى توسع متوازن في القدرات الإنتاجية بين البلدان المختلفة بما في ذلك في المنطقة العربية. ومن الأسباب الأساسية لذلك التباطؤ: المخاطر المرتبطة باستمرار انخفاض أسعار السلع الأساسية، ولا سيما النفط الخام والفلزات والمعادن. ومن ثم فلا تزال أنماط الاستثمار الأجنبي المباشر غير متناغمة مع تطلعات تحقيق التحول البنيوي، والشمول الاجتماعي، والاستدامة البيئية، وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

7- واتخذ صافي التحويلات المالية منحىً سلبياً، حيث سجلت التدفقات المالية الخارجة من البلدان النامية حوالي 543 مليار دولار في عام 2015 مقابل 456 مليار دولار في عام 2016[(3)] (ويظهر الشكل 1 التغيُّرات في تدفقات رأس المال التي ترتبط بالاستثمار المباشر وغير المباشر، وخدمة رؤوس الأموال، والدخل، والتحويلات الجارية، وصافي التغيُّر في الاحتياطات الدولية الرسمية)، مع ملاحظة أن هذه الأرقام لا تأخذ في الاعتبار حجم التدفقات المالية غير المسجلة والتي تنسب أو تصنف في أغلبها كتدفقات غير مشروعة وتعد بمثابة تسريب للموارد المحلية التي يمكن تعبئتها حسبما تقضي به خطة عمل أديس أبابا.

الشكل 1- صافي التدفقات المالية إلى البلدان النامية، بما فيها المنطقة العربية للفترة 2007-2016

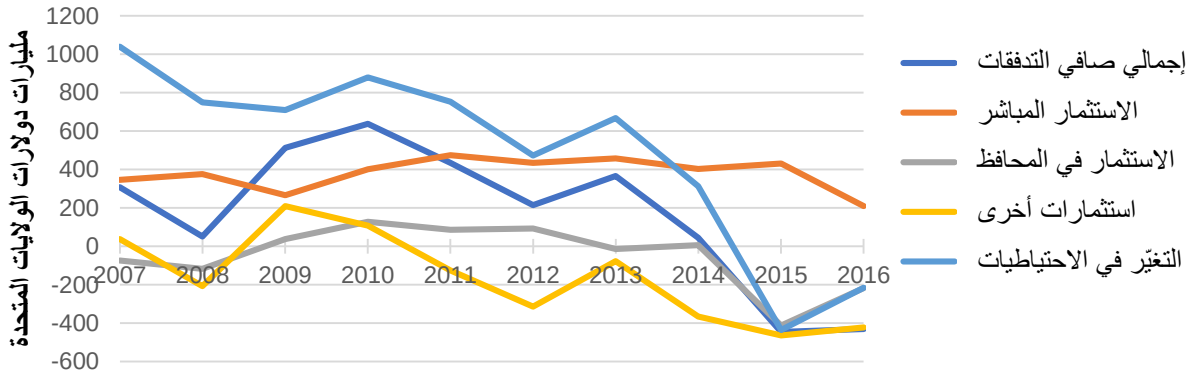

المصدر: www.un.org/development/desa/dpad/wp-content/uploads/sites/45/publication/2017wesp_full_en.pdf.

ملاحظة: يعرِّف صندوق النقد الدولي الاستثمار المباشر بأنه فئة الاستثمار الدولي التي تعكس هدف كيان مقيم في اقتصاد واحد في الحصول على مصلحة دائمة في مشروع مقيم في بلد آخر.

(2) http://unctad.org/en/pages/PublicationWebflyer.aspx?publicationid=1782.

(3) www.un.org/development/desa/dpad/wp-content/uploads/sites/45/publication/2017wesp_full_en.pdf.

8- يُعدُّ الإقراض المصرفي الدولي أكبر أشكال التدفقات الرأسمالية عبر الحدود. وباحتساب هذا الصافي، بلغت تدفقات رأس المال الخارجة من البلدان النامية نحو 465 مليار دولار في عام 2015. ويشير تقرير وضع الاقتصاد العالمي وآفاقه لعام 2017 إلى "تعرَّض الإقراض الطويل الأجل المقدَّم للبلدان النامية إلى ركود منذ الأزمة المالية في عام 2008، الأمر الذي يدل على أن نمو الائتمان المصرفي إنما غذّته القروض القصيرة الأجل"[4]. ويحمل هذا التراجع والتذبذب في التدفقات المالية الواردة إلى البلدان النامية، والتي يدفعهما في المقام الأول التحول إلى الإقراض القصير الأجل وركود الائتمان الطويلة الأجل، تبعات شديدة على تطبيق خطة 2030 على الصعيدين العالمي والإقليمي.

جيم- الشمول المالي

9- تشكل المشاريع الصغيرة والمتوسطة 95 في المائة في المتوسط من إجمالي المشاريع الخاصة في العالم، وهي توفر ما يقرب من 60 في المائة من الوظائف، كما تسهم بنحو 16 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في البلدان المنخفضة الدخل و51 في المائة في البلدان المرتفعة الدخل[5]. ويظل النفاذ إلى الائتمان المصرفي والخدمات المالية عائقاً أمام المشاريع الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر. وبحلول عام 2010، قُدر إجمالي الاحتياجات الائتمانية التي لم يجر تلبيتها للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الرسمية في البلدان النامية بنحو 700-850 مليار دولار، وللمشاريع المتناهية الصغر بما يتراوح بين 2.1 و2.5 تريليون دولار[6]. وفي عام 2016، أفادت فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بتمويل التنمية بأن الاحتياجات الائتمانية التي لم يجر تلبيتها للمشاريع الصغيرة والمتوسطة بلغت 2.6 تريليون دولار في البلدان النامية، و110-140 مليار دولار في حالة المنطقة العربية[7].

10- ويشكل النفاذ إلى الائتمان المصرفي والتمويل عائقاً كبيراً أمام تنمية القطاع الخاص، وهو أمر يرتبط بضعف الشمول المالي. ومن هذا المنطلق، جدد المجتمع الدولي التزامه بتعزيز الشمول المالي في خطة عمل أديس أبابا، وهو هدف يتناغم مع الغايات 1.4 و2.3 و5.أ المتصلة بأهداف التنمية المستدامة والتي تؤكد على وجوب تحقيق المساواة في الحصول على الخدمات المالية المصرفية والانتفاع منها، ولا سيما بالنسبة إلى النساء. وعلاوة على ذلك، تدعو الغاية 10 المندرجة تحت الهدف 8 من أهداف التنمية المستدامة إلى تعزيز قدرة المؤسسات المالية المحلية من أجل تمكينها من تحسين فرص النفاذ الى الخدمات المصرفية والتأمين والخدمات المالية للجميع، وتوسيع نطاقها.

دال- التحويلات المالية ومتطلبات استدامة الاستثمار الخاص

11- أكدت خطة عمل أديس أبابا على أهمية تسهيل تدفق التحويلات المالية الدولية، لا سيما بعدما ظل مقدار المال الذي يحوله المهاجرون يزيد باطراد على مدى العقد الماضي، فبلغ إجمالي هذه التحويلات نحو 553.5 مليار دولار في عام 2015. وتُعتبر التحويلات المالية وسيلة تقليدية للتمويل وتُعَدّ أكثر استقراراً من التدفقات الأخرى لرؤوس الأموال الخاصة عبر الحدود. وبلغ المتوسط العالمي لكلفة تحويل أموال المهاجرين 7.3 في المائة بحلول

---

(4) المصدر السابق.

(5) http://www.edinburgh-group.org/media/2776/edinburgh_group_research_-_growing_the_global_economy_through_smes.pdf.

(6) http://mckinseyonsociety.com/downloads/reports/Economic-Development/Two_trillion_and_counting.pdf.

(7) http://mckinseyonsociety.com/two-trillion-and-counting/.

نهاية عام 2015[8]، وبذلك ظل أعلى بكثير من المستوى الذي حددته الغاية 10 جيم من أهداف التنمية المستدامة (خفض تكاليف معاملات تحويلات المهاجرين إلى أقل من 3 في المائة، وإلغاء قنوات التحويلات المالية التي تربو تكاليفها على 5 في المائة، بحلول عام 2030). إن خفض تكاليف التحويلات المالية بنسبة 5 نقاط مئوية على صعيد العالم، على النحو المنصوص عليه في خطة عمل أديس أبابا، من شأنه أن يوفر 16 مليار دولار في السنة كتمويل إضافي للتنمية، وهو ما يضاهي 12 في المائة من المساعدة الإنمائية الرسمية في عام 2015[9].

ثانياً- الاتجاهات الإقليمية في الأعمال التجارية والتمويلية الخاصة المحلية والدولية

ألف- مناخ الاستثمار في المنطقة العربية

12- يحدد مؤشر التنافسية العالمية طبيعة السياسات والمؤسسات والعوامل الأخرى اللازمة لرسم مسارات مستدامة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية. ومع أن تصنيف مرتبات البلدان لا يعكس بالضرورة الخصوصيات الإقليمية والقطرية، يظل المؤشر مفيداً في تتبع التقدم في تهيئة بيئة مواتية وداعمة للتنمية المستدامة. ويُظهر مؤشر التنافسية العالمية لعام 2016 عدة أوجه قصور في المنطقة العربية، ولا سيما في أربعة مجالات: كفاءة سوق العمل، وتطور العمل التجاري، والابتكار والتعليم العالي، والتدريب المهني.

13- وأحرزت البلدان الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي درجات أعلى من البلدان العربية في شمال أفريقيا في أغلب مجالات التنافسية، باستثناء العنصر الخاص بحجم السوق. ويُظهر المؤشر نفسه أن بلدان المشرق العربي لا يزال يعيقها ضعف البيئة الاقتصادية الكلية، ومناخ الاستثمار، والبنية التحتية. ويبين الشكل 2 تطور ممارسات الأعمال التجارية وصلتها بمؤشر التنافسية في المنطقة العربية.

الشكل 2- مؤشرات التنافسية وسهولة ممارسة الأعمال التجارية في المنطقة العربية

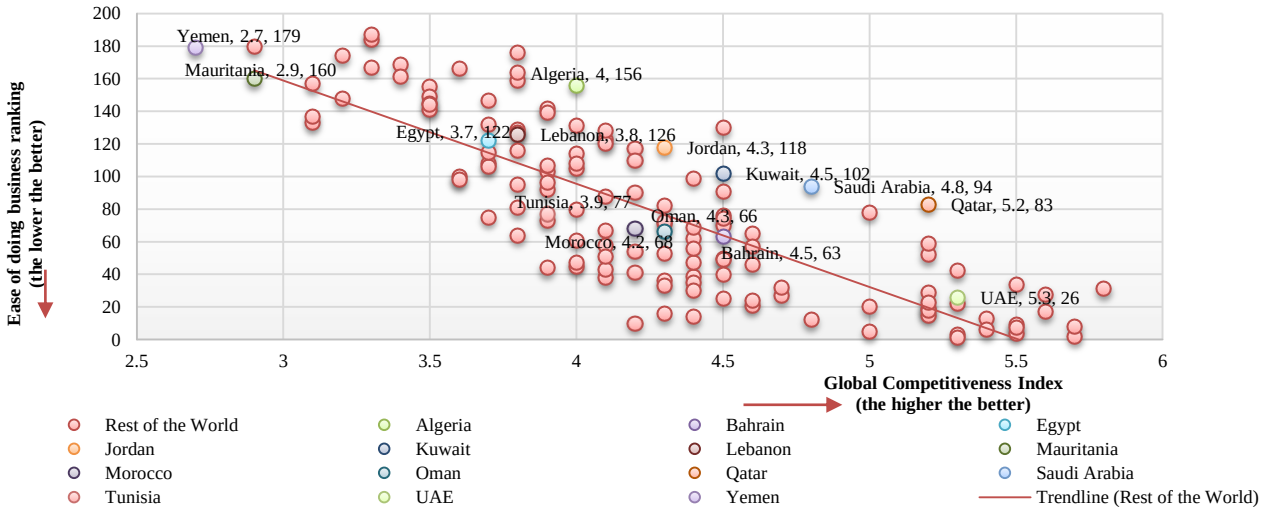

المصدر: الإسكوا استناداً إلى بيانات من البنك الدولي والمنتدى الاقتصادي العالمي.

(8) بلغ متوسط الكلفة العالمية للتحويلات المالية ما نسبته 7.4 في المائة بنهاية عام 2016، و7.32 في المائة بنهاية الربع الثاني من عام 2017.

(9) http://remittanceprices.worldbank.org/en.

باء- تدفقات رؤوس الأموال عبر الحدود في المنطقة العربية

14- تسلم خطة عمل أديس أبابا بأن الاستثمار الأجنبي المباشر يُعَد محركاً للإنتاجية والنمو الاقتصادي الشامل وإيجاد فرص العمل اللائق. وفي هذا الإطار، تشدد خطة العمل على أهمية إدارة التقلبات المرتبطة بانتقال الاستثمار الأجنبي المباشر خارج الحدود، وعلى الحاجة إلى تعزيز التدفقات الاستثمارية الجيدة الطويلة الأجل. ومع ذلك، تظل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى المنطقة العربية شديدة التقلب ولا تُظهر توسعاً في القدرات الإنتاجية.

15- وثمة حاجة إلى مواءمة أنماط الاستثمار الأجنبي المباشر مع التطلعات المرجوة في أهداف التنمية المستدامة. ففي عام 2015، تلقت المنطقة 25.08 مليار دولار في صورة استثمارات أجنبية مباشرة، أي أقل من أعلى مستوى لها والذي بلغ 88 مليار دولار في عام 2008. وقد حدث هذا الهبوط في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في وقت كانت البلدان العربية تحتفظ بنحو 750 اتفاقاً ثنائياً ودولياً للاستثمار. وفي الفترة بين عامي 2005 و2015، صارت الاقتصادات العربية الغنية بالنفط تمثل 65 في المائة من مجموع الاستثمار الأجنبي المباشر إلى المنطقة العربية. ولكن المنطقة شهدت خروج استثمارات تقدر بنحو 34.5 مليار دولار بنهاية عام 2015، وبذلك أصبح الأثر الصافي لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر يبلغ 9.4 مليار دولار، وهذا سابع هبوط سنوي له منذ عام 2008 (الشكل 3)[(10)].

الشكل 3- حركة الاستثمار الأجنبي المباشر في المنطقة العربية

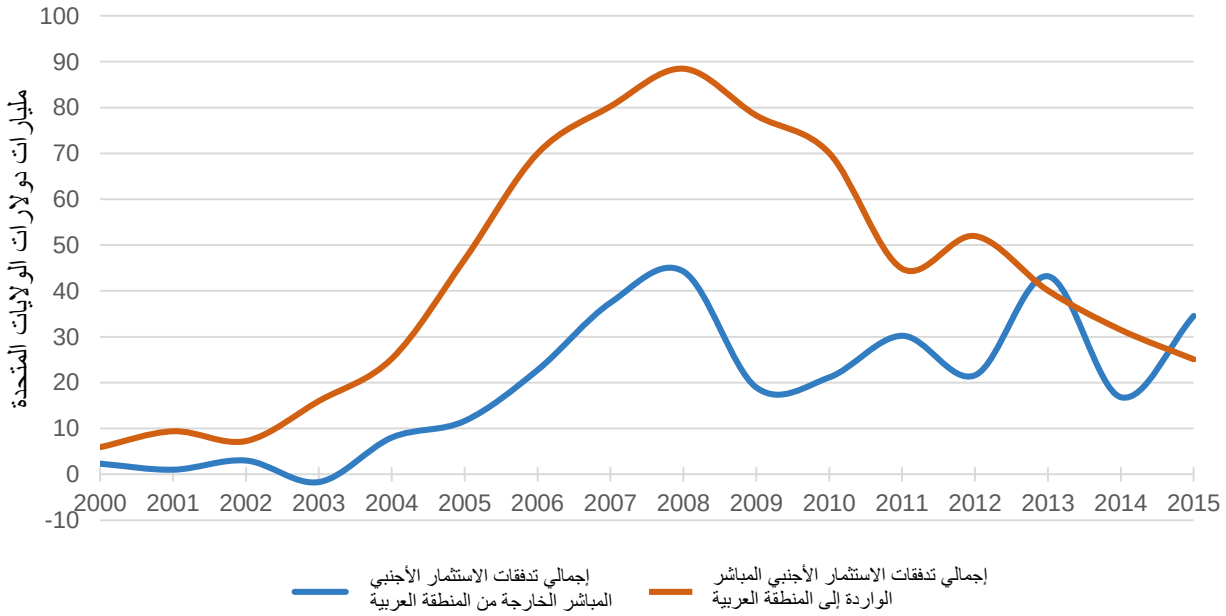

المصدر: حسابات الإسكوا استناداً إلى بيانات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية.

16- حين تأخذ هذه الأرقام في الاعتبار جسامة الأرباح على الاستثمار الأجنبي المباشر العائدة التي يتم تحويلها خارج المنطقة إلى موطن الأصل (والتي يحصل عليها المستثمرون الأجانب باستخدام الإيرادات الأولية المتأتية من الاستثمارات المباشرة)، فإن الوضع يزداد تعقيداً ويمثل تحدياً أمام السرديات المعاصرة التي تفيد بأن

(10) http://unctad.org/en/pages/PublicationWebflyer.aspx?publicationid=1555.

الاستثمار الأجنبي المباشر في حالة المنطقة العربية يشكل قناة مستدامة للتمويل. بحسب إحصاءات صندوق النقد الدولي، فإن الأرباح على الاستثمار الأجنبي المباشر العائدة إلى موطن الأصل أو المعاد استثمارها في أماكن غير المنطقة العربية قد بلغ متوسطها 39.9 مليار دولار بين عامي 2011 و2015 (الشكل 4)[11]. وشكلت الاقتصادات العربية الغنية بالنفط نسبة 69 في المائة من مجموع الأرباح العائدة إلى الوطن الأصل لمواطنين أجانب خارج المنطقة بين عامي 2005 و2015. وبلغت الأرباح على الاستثمار الأجنبي المباشر العائدة إلى موطن الأصل 26 مليار دولار في عام 2015، أو 104 في المائة من قيمة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر التي حصلت عليها المنطقة، والتي تمثل العائدات على الاستثمارات والفائدة والدخل على حقوق الملكية وأسهم الصندوق.

الشكل 4- تدفق أرباح الاستثمار الأجنبي المباشر خارج المنطقة العربية

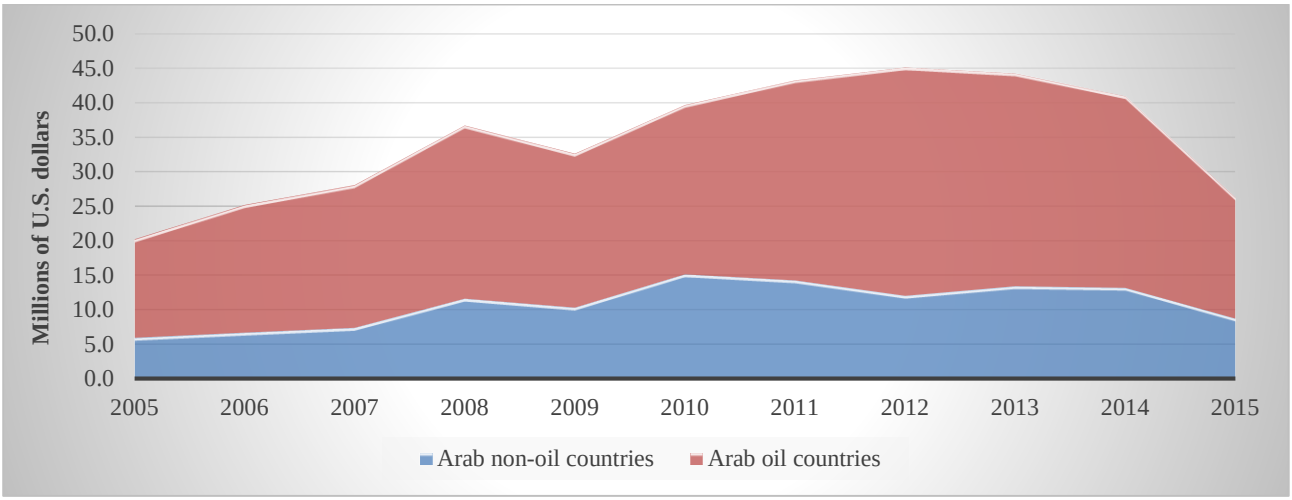

المصدر: الإسكوا استناداً إلى بيانات من صندوق النقد الدولي.

17- تحول صافي تدفقات رأس المال عبر الحدود من المنطقة العربية إلى السلبي بين عامي 2011 و2015. وخلال هذه الفترة، وردت إلى المنطقة تدفقات من الاستثمار الأجنبي المباشر، والاستثمار في المحافظ، وغيرها من التدفقات الرسمية بلغت قيمتها 213.2 مليار دولار. وشهدت المنطقة في الوقت ذاته تدفقات من الاستثمار الأجنبي المباشر والأرباح العائدة إلى وطنها الأصلي بلغت قيمتها 346 مليار دولار. وتظل الاستثمارات العربية البينية متواضعة بالمقارنة بإجمالي محفظة استثمارات البلدان العربية في صناديق الثروة السيادية العربية التي تقدر بنحو 2,450 مليار دولار (ما يمثل 40 في المائة من الثروة العالمية).

جيم- الشمول المالي في المنطقة العربية

18- تساهم المشاريع المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي الإجمالي العربي بنسب تضاهي نظيراتها على مستوى العالم، بل وفي حالة المنطقة العربية فإن إسهاماتها قد تكون أعلى نتيجة عدم توافر بيانات تتيح قياس نشاط المشاريع غير المسجلة في القطاع الرسمي. ولذلك فمن المرجح أن إمكانات توفير فرص العمل التي تقدمها هذه المشاريع أكبر مما أحصي في السجلات الرسمية نتيجة نشاط هذه المشاريع في الاقتصاد

(11) البيانات من الرابط التالي: http://data.imf.org/regular.aspx?key=60979251. ولا تتوفر بيانات البلدان التالية: قطر، وموريتانيا، والصومال، والإمارات العربية المتحدة. وكذلك البلدان التالية لا تتوفر فيها بيانات لبعض السنوات: الجزائر (2004)، والبحرين (2015)، وجزر القمر (2013-2015)، والكويت (2004-2008)، وليبيا (2014-2015)، وسوريا (2011-2015)، واليمن (2004).

غير الرسمي. وبحسب البنك الدولي، فإن معظم المشاريع الخاصة (ما يتراوح بين 86 و97 في المائة منها) في المنطقة العربية تُعَد مشاريع متناهية الصغر إذا تم تطويرها سيكون لها أثر إيجابي على التنمية. ولكن حجم هذا الترابط يظل محكوماً بالحصة الكبيرة التي تشغلها الأعمال المتناهية الصغر غير الرسمية المستثناة (الشكل 5).

الشكل 5- المنافسة التي تواجه المشاريع الصغيرة والمتوسطة من نظيراتها في الاقتصاد غير الرسمي (بالنسبة المئوية)

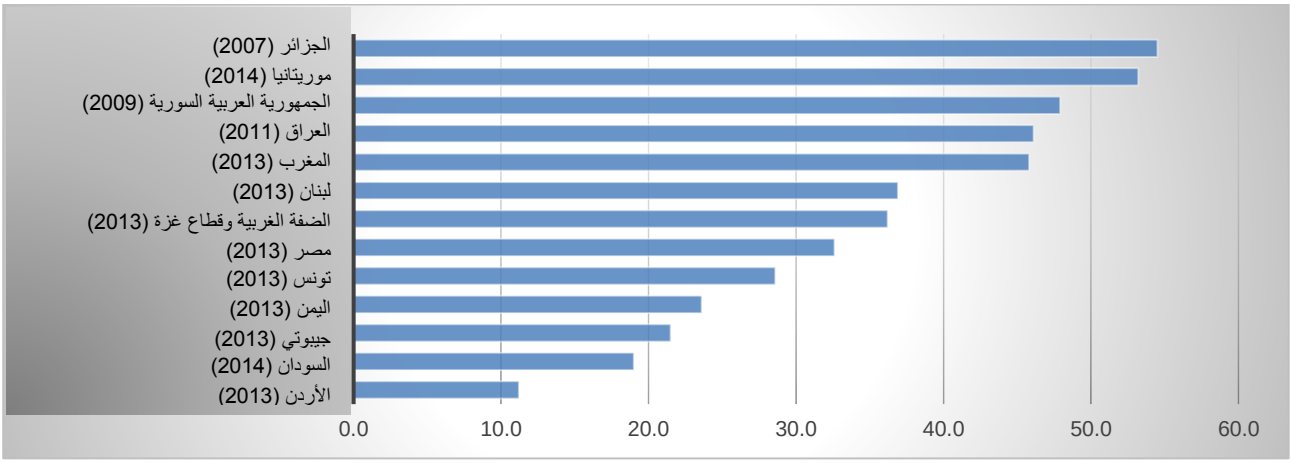

المصدر: Enterprise Surveys, World Bank.

19- طُرحت مقترحات عديدة على مدار السنوات تدعو إلى نقل وانخراط أنشطة المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الرسمي، وتشمل هذه المقترحات: تبسيط إجراءات القيد والتسجيل وتبسيط المدونات والأنظمة الضريبية، وتوفير الحوافز الضريبية. وثمة بُعد آخر يستحق الاعتداد به، وهو أن الأعمال الصغيرة والمتوسطة المنخرطة في أنشطة التجارة الخارجية أكثر إنتاجية من المشاريع التي لا تعمل في المجال التجاري. وتظل العوائق التجارية وغيرها من العوائق غير المتعلقة بالتعريفة الجمركية تحد من انخراط تلك المشاريع في التجارة الدولية، ومن قدرتها على الاندماج في سلاسل القيمة العالمية والاستفادة من التفوق التكنولوجي الذي تتميز به الشركات الدولية الكبرى.

20- وكثيراً ما يشار إلى ضعف التغطية ومحدودية نطاق المعلومات الائتمانية المتوفرة عن هذه المشاريع للبنوك وعدم كفاية الضمانات التي تقدمها كأسباب لعزوف المصارف عن إقراض المشاريع الصغيرة والمتوسطة. ونتيجة ذلك، لا يزال النفاذ إلى الائتمان المصرفي يشكل عائقاً أمام توسيع قاعدة الاستثمار الخاص وتعزيز دور هذه المشاريع. وفي الحقيقة، فإن النفاذ إلى التمويل لا يمثل العائق الرئيسي الذي يحد من أنشطة المشاريع الصغيرة والمتوسطة، بل يرتبط ذلك بمزيج من ثلاثة عوائق أخرى (مناخ الاستثمار، وبيئة الأعمال التجارية، والحواجز التجارية) والتي يمكن معالجتها من خلال إجراءات متضافرة على الصعيدين الوطني والإقليمي على النحو المبين في الرؤية 2030 التي اعتمدتها الإسكوا للتكامل الإقليمي من خلال إنشاء "فضاء للأمن الاقتصادي العربي والمواطنة المشتركة"[12]، بما تشمله من أربعة تدخلات مقترحة لتعزيز أنشطة ودور المشاريع العربية الصغيرة والمتوسطة (الشكل 6).

(12) www.unescwa.org/sites/www.unescwa.org/files/publications/files/arab-development-outlook-vision-2030-english.pdf.

الشكل 6- رؤية 2030 للمنطقة العربية: التكامل الإقليمي طبقاً لفضاء الأمن الاقتصادي العربي والتدخلات المقترحة لمواجهة التحديات التي تعترض نشاط المشاريع الصغيرة والمتوسطة

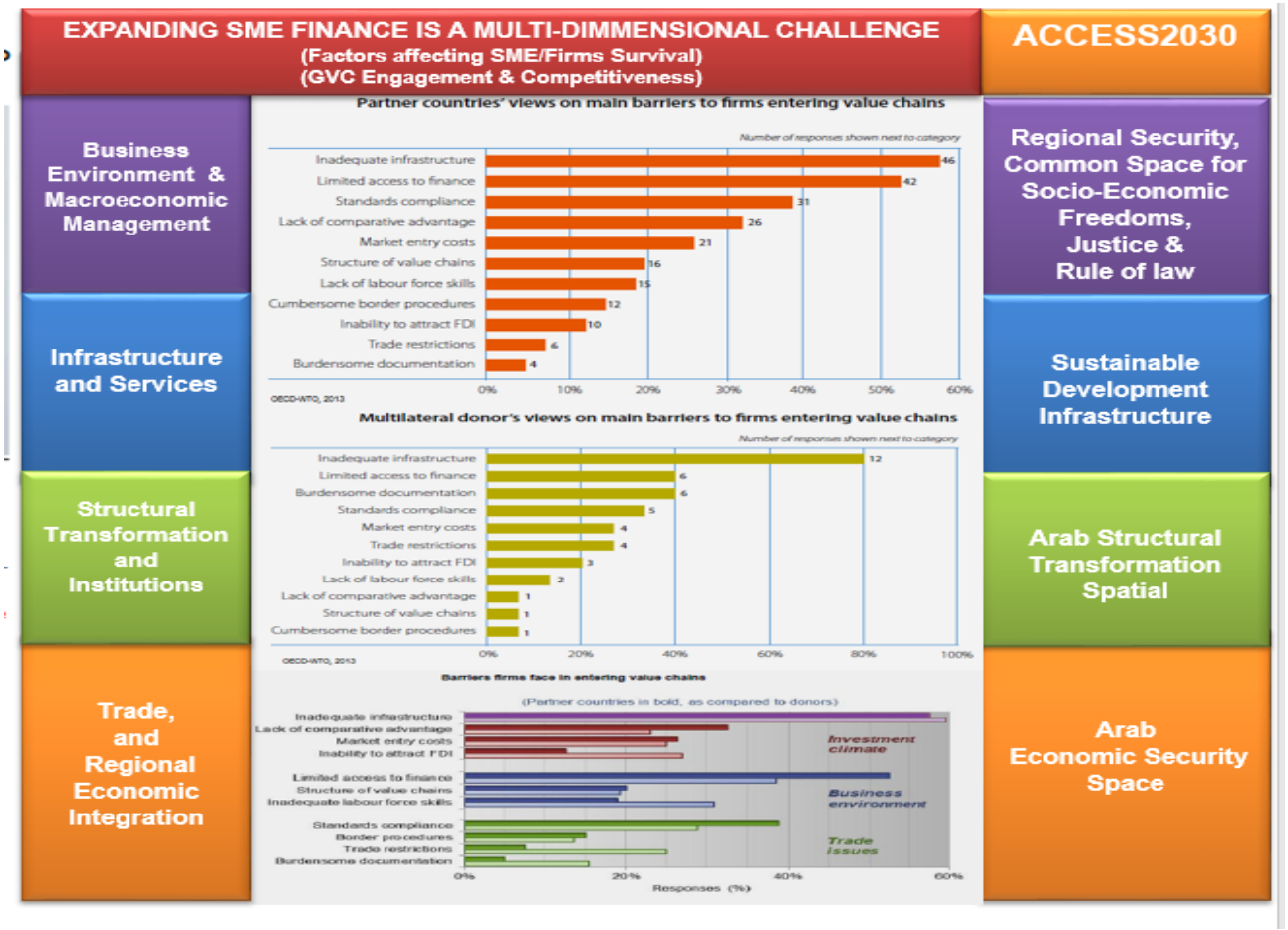

المصدر: الإسكوا استناداً إلى بيانات من منظمة التجارة العالمية ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

21- تتسم البنية الرأسمالية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة في المنطقة العربية بالعزوف عن الاعتماد على المديونية، مع أنه قد تبين أن الاعتماد على الديون لتمويل أنشطة المشاريع الصغيرة والمتوسطة يسهم في زيادة فرص العمل بشكل كبير. ويلاحظ على سبيل المثال أن بلداناً عربية عدة زادت دعمها للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، بما فيها التوجيهات التي أصدرها مؤخراً البنك المركزي المصري والتي تُلزم المصارف المحلية بتخصيص 20 في المائة من مَحافظ قروضها لدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة. وعلى الصعيد الإقليمي، أعلنت القمة العربية التنموية الاقتصادية والاجتماعية في عام 2009 إنشاء صندوق خاص بقيمة ملياري دولار لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة في جميع أنحاء المنطقة العربية.

22- وتشير تقديرات الإسكوا إلى أن زيادة الائتمان المصرفي المتاح لهذه المشاريع بنسبة 1 في المائة يمكن أن تزيد من فرص العمل بنسبة 1.01 في المائة. وبالتالي، فإن إيجاد ما بين 60 و75 مليون فرصة عمل بحلول عام 2030 (أي تحقيق العمالة الكاملة أو لضمان الاستقرار الاجتماعي والسياسي)، أو لضمان الاستقرار الاجتماعي والسياسي، يتطلب من المنطقة توفير ائتمان مصرفي إضافي لتمويل أنشطة المشاريع الصغيرة والمتوسطة تتراوح قيمته بين 290 و362.5 مليار دولار (بالأسعار الثابتة لعام 2011). وتتماثل هذه الأرقام مع

تقديرات مؤسسة التمويل الدولية التي اشارت إلى أن الاحتياجات الائتمانية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة في المنطقة تتراوح بين 300 و360 مليار دولار[13].

23- ويهدف مفهوم التمويل الشامل إلى تعزيز النفاذ إلى الخدمات المالية وإتاحتها لكل من الأفراد والمشاريع المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة. ويشكل النفاذ إلى الخدمات المالية في حالة البلدان النامية ضرورة لتعزيز القطاعات المالية وحشد الموارد المحلية بما يمكنها من الإسهام بفاعلية في تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية. وفي حالة المنطقة العربية، لا يمتلك 70 في المائة من البالغين في المتوسط حساباً مصرفياً. وترتفع هذه النسبة إلى أكثر من 85 في المائة في البلدان النامية في المنطقة، ما يشكل أكبر مساحة من الاستبعاد من الخدمات المالية الرسمية في العالم.. وعلى نحو مماثل، فالنفاذ إلى الائتمان المصرفي الرسمي أقل من نصف المتوسط العالمي[14].

24- وبحسب المسح الذي أجراه صندوق النقد الدولي بالشراكة مع صندوق النقد العربي، فإن 39 في المائة من المصارف العربية التي شملها المسح، والبالغ عددها 216 مصرفاً، شهدت تراجعاً كبيراً في حجم ونطاق علاقاتها المصرفية المراسلة بين عامي 2012 و2015. وعلاوة على ذلك، فإن عدد الحسابات التي أُغلقت يتزايد، حيث أبلغ 63 في المائة من المصارف العربية عن إغلاق حسابات مصارف مراسلة بالمقارنة مع 33 في المائة عام 2012. ويعزى إنهاء علاقات المصارف الأجنبية مع المصارف المراسلة في المنطقة إلى العزوف عن المخاطرة وتغيُّر المتطلبات القانونية والتنظيمية (بسبب غسيل الأموال) وافتقاد بعض الخدمات التي توفرها المصارف المراسلة في المنطقة العربية إلى الربحية.

25- وظلت المنطقة العربية، بسبب ثروات بلدان مجلس التعاون الخليجي في الخارج، مقرضاً صافياً للمصارف الدولية الرئيسية، وإن ضاق هامش ذلك في عام 2015 (الشكل 7)[15].

26- ويظل مجموع مديونية المؤسسات الدولية المالية وغير المالية الدولية تجاه العملاء العرب أكبر من مجموع مطالبات هذه المؤسسات للمواطنين العرب. ووصل الفرق بين المطالبات والالتزامات إلى ذروته في عام 2013 حيث شارف على 350 مليار دولار. وخلال الفترة 2000-2015 تجاوز مجموع الالتزامات من المصارف المبلغة للعملاء العرب مطالبهم، وبحلول عام 2015 قُدر صافي مطالبات المصارف والمؤسسات غير المالية الأجنبية بنحو 287.8 مليار دولار، ما يمثل تكلفة فرصة بديلة لاستثمار هذه الأصول في المنطقة.

(13) International Finance Corporation (2013). http://data.worldbank.org/data-catalog/b4d6-42j9. Closing the Credit Gap for Formal and Informal Micro, Small, and Medium Enterprises https://www.ifc.org/wps/wcm/connect/4d6e6400416896c09494b79e78015671/Closing+the+Credit+Gap+Report-FinalLatest.pdf?MOD=AJPERES.

(14) .http://pubdocs.worldbank.org/en/948081461702869195/N6-ME.pdf

(15) مجموع الالتزامات للمقيمين في المنطقة العربية هي الالتزامات المبلغ عنها من المصارف في البلدان التي يتم التبليغ فيها لأجل الإحصاءات المصرفية الموقعية. ومجموع مطالبات المقيمين في المنطقة العربية هي المطالبات التي تبلغ عنها المصارف في البلدان التي يتم التبليغ فيها لأجل الإحصاءات المصرفية الموقعية. وهذه الالتزامات والمطالبات تمثل غالباً الودائع والقروض من مقيمين في البلدان العربية. والحاصل أن المطالبات المصرفية هي نقود اقترضتها المنطقة العربية، والمطالبات هي نقود أقرضت. وتمثل البيانات مجموع المطالبات والالتزامات للربع الرابع من كل سنة للبيانات التي بلغت عنها المصارف لجميع الأدوات. .http://stats.bis.org/bis-stats-tool/org.bis.stats.ui.StatsApplication/StatsApplication.html

الشكل 7- مطالبات والتزامات المصارف الأجنبية تجاه العملاء العرب

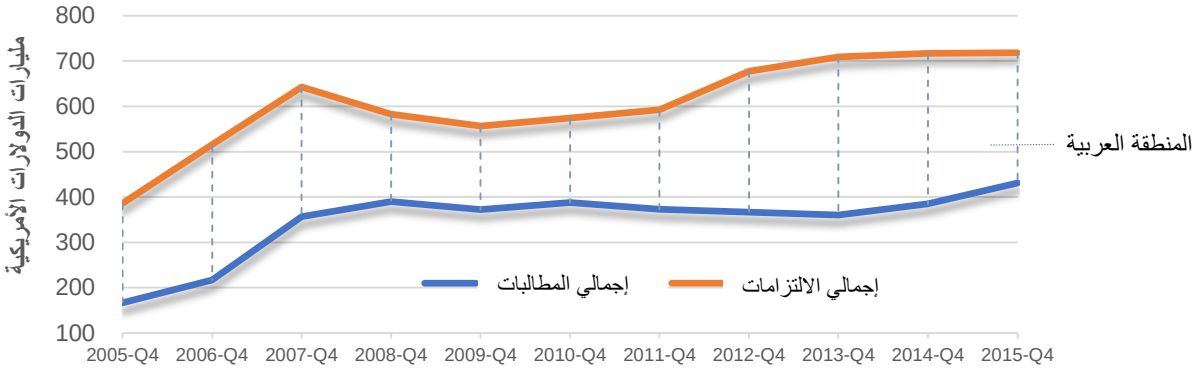

المصدر: http://www.bis.org/statistics/bankstats.htm.

دال- التحويلات المالية ومواءمة استثمارات القطاع الخاص مع متطلبات الاستدامة

27- تسلم خطة عمل أديس أبابا بالمساهمات الإيجابية للتحويلات المالية من المهاجرين في تمويل النمو الشامل والتنمية المستدامة. وكذلك ألمح الهدف 17 من أهداف التنمية المستدامة إلى الالتزام بحشد التحويلات كمورد دولي خاص لتمويل التنمية. ويُقدر إجمالي السكان المهاجرين العرب بأكثر من 24 مليون نسمة[16]، وقد اكتسبت تحويلات المهاجرين داخل المنطقة أهمية متزايدة على مدى العقد الأخير. فتزايدت التحويلات المالية من المهاجرين العرب بنحو 4.3 مرات، من 11.47 مليار دولار في عام 2000 إلى 49.11 مليار دولار في عام 2015، ما يمثل 9 في المائة من مجموع التحويلات المرسَلة إلى البلدان النامية.

28- وشهدت حصة التحويلات العربية المتداولة داخل المنطقة تزايداً ثابتاً منذ بداية التغيُّر السياسي في المنطقة عام 2011، وبلغت في المتوسط 22.2 مليار دولار في السنة بين عامي 2011 و2015. ومن حيثية مطلقة، ظلت تدفقات التحويلات داخل المنطقة أكبر من صافي التدفقات الداخلة إلى المنطقة من الاستثمار الأجنبي المباشر والمساعدة الإنمائية الرسمية من خارج المنطقة.

29- وأجرت الإسكوا في السنتين الأخيرتين عدة دراسات داخلية لتوفير أساس مفاهيمي لفهم كيفية تأثير التحويلات المالية على تمويل التنمية. وقد نظرت الدراسات في العلاقة بين التحويلات والتنمية، ودور مختلف الجهات المعنية في تحسين التدفقات الداخلة من التحويلات للتنمية الوطنية. وقد ظهرت هذه النتائج الرئيسية الثلاث التالية بالعلاقة مع الاستفادة من التحويلات لأجل التنمية الاقتصادية: باستثناء القليل من البلدان، يسود غياب الاستراتيجيات والسياسات الوطنية لتوجيه التحويلات المالية نحو التنمية؛ وبالإجمال، يوجد ضعف نسبي في البنية التحتية المالية والمؤسساتية الداعمة للتحويلات المالية، ويفاقمه ضعف اختراق النظام المصرفي للمناطق النائية؛ كما يوجد شح في البيانات والمعلومات الكافية والمتسقة بشأن التحويلات المالية لتقديم توصيات سياساتية مصممة خصيصاً لتسخير التحويلات للتنمية، ولا سيما بشأن سمات المحولين، والقنوات التي يستخدمونها لتحويل المال، واستخدام المال المحوَّل من قبل المستفيدين (الاستهلاك مقابل الاستثمار).

---

(16) بحسب منظمة العمل العالمية، فثمة 232 مليون مهاجر في العالم، 150 مليوناً من هؤلاء عاملون (بما في ذلك 11.5 مليون عامل محلي مهاجر). تمثل المنطقة العربية 11.7 في المائة من مجموع المهاجرين العاملين، وتستضيف 50.8 في المائة من مجموع الذكور من العمال المحليين المهاجرين في العالم. http://www.ilo.org/global/topics/labour-migration/publications/WCMS_436343/lang--en/index.htm.